

وقد استوفيناها في التبريد فراجعه **بعض** اي يسمى به **حيث** سقط من الاستدانتان ولا كان يروي تابع التابعي فانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الحديث يقولون اعضاءه فهو بعض في الضاد وهو اصطلاح مشكي لا اخذ من حيث اللفظة اي لأن معناه بفتح العين لا يكون الا من تلا في الازم عسى بالهتق وهذه الازم معها قال ويثبت فوجدت له قولهم امر بعضنا اي مستحق شديدا وفيه معنى فاعل يدل على التلا في فعله هذا يكون لنا بعض فاصرا او بعض متعديا فالاول الظلم لليل والظلم **ومعنا** اي بعض البعض كما نقله ابن الصلاح عن ابي حنيفة **صاحب المصطفى** صلى الله تعالى عليه وسلم من السنة **ومتنا** متصل مستند اليه صلى الله تعالى عليه وسلم وهو **بالتابعي وقفا** اي هو قفا عليه ومثله ما روي عن الامام الحسين عن بعضه حيث ولا الشعبي عن انس قال كتبنا فقال للرجل يوم القيمة علمت كذا واذا قيل المصطفى ما علمت فيتم على فيه الحديث اعني الا عيش ووجد فضيل بن عمار وعنه الشعبي عن انس قال كنا عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر الحديث قال ابن الصلاح وهذا احسن جيبه لأن هذا الاصل بواحد ضموا الى الوقف يستعمل على الاتطاع باثنين الصحابي ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فذلك باسمه فقال اوزاره وينظر فيه بان مثل ذلك لا يقال منه قيل الراي تخم حكم المرسل وهو ظاهر وقد نقل عن المحافظ ابن حجر انه لما ذكره به الصلاح بشرطين كونهما يجوزون نسبه اليه صلى الله تعالى عليه وسلم والامر المرسل ولكن مستندا من طريق ذلك الذي وقفه والا فموقوفه لا بعضه لاحتمال انه قاله من طريق غيره فلم يتحقق شرط النسبه بمسئول اثنين ومن المفضل ايضا كما قال ابن الصلاح قول المصنفين قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كنا اولاد او الله اعلم

المرسل

المرسل لغة اسم مفعول يجمع على مراسل ومراسيل مع الارسال بمعنى الاطلاق وعدم المنع او من ناقة فرسان اي سرعيه السير واصطلاحا هو الحديث **المرجع** اليه صلى الله تعالى عليه وسلم **التابعي** من غير ذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فبعضه ان يقول التابعي سواء كان له الواسطة او قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل كذا او نحو ذلك او مقبلا بتابعي **ذي كبر** اي كبير وهو من اجتمع بكثير من الصحابة والرواة غيرهم كعبه الله من عدى بن احبار وفيس بن ارجازم وغيره **المستقطب** والصغير يتلوه ذلك كازهرى ويحيى بن سعيد الزنباري **او مستقطب** اي من الصحابة مطلقا هذه ثلاثة اقوال **فدا حاكم** لها في حد المراسل وزيد **المراسل المرفوع** للتابع او تابع وهو ان الارسال واية الرجل عن لم يسمع منه **اشهرها** عتده **ذي كبر** المستقطب او زيديا **المحدثين** هو **الاول** ثم الثاني واما الثالث فهو قول الامام الحسين والفقهاء **اشهرها** الاول ثم الحجة قال النووي وهذا اختلافا في الاصطلاح والعلية ثم اختلف العلماء **به** راي الأئمة الثلاثة في الاحتجاج بالمرسل **فالحجة** **به راي** اي ذهب اليها **الأئمة الثلاثة** ابو حنيفة ومالك واحمد في المشهور عنهما انه العمل لا يسقطه الواسطة بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا وهو عمل غيره والركان ذلك تسمية اذ حاف قال بعضهم يحمل قول المرسل عند الكيفية اذا كانه سلمه من اهل القرون الثلاثة الفاضلة والافواه الحديث ثم يفسد الكذب وبالغ بعضهم في جعله اقوى من المستند لأن العدل لا يسقط الا من يجزم بعد التبريد بخلاف من يذكر في فعل الامر فيه على غيرهم وهذا معنى قولهم من اسند فقد احال ذلك ومن امرسل فقد نقل لك **ولكن رده** اي المرسل فلا يحتج به هو القول **الاقوى** **وقول اكثر** من الفقهاء والاصوليين **دامنا** الاعظم **الشافعي** رضي الله تعالى عنه والفاخر ابن كبر وابن عبد البر وابن المسيب وغيرهم لا اذا كان الجمهور المسمى لا يقبل فالجمهور عينا او حالا او ظرفا ان لا يقبل فان

ومعضل حيث ولا **المصطفى** الشعبي عن انس قال كتبنا فقال للرجل يوم القيمة علمت كذا واذا قيل المصطفى ما علمت فيتم على فيه الحديث اعني الا عيش ووجد فضيل بن عمار وعنه الشعبي عن انس قال كنا عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر الحديث قال ابن الصلاح وهذا احسن جيبه لأن هذا الاصل بواحد ضموا الى الوقف يستعمل على الاتطاع باثنين الصحابي ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فذلك باسمه فقال اوزاره وينظر فيه بان مثل ذلك لا يقال منه قيل الراي تخم حكم المرسل وهو ظاهر وقد نقل عن المحافظ ابن حجر انه لما ذكره به الصلاح بشرطين كونهما يجوزون نسبه اليه صلى الله تعالى عليه وسلم والامر المرسل ولكن مستندا من طريق ذلك الذي وقفه والا فموقوفه لا بعضه لاحتمال انه قاله من طريق غيره فلم يتحقق شرط النسبه بمسئول اثنين ومن المفضل ايضا كما قال ابن الصلاح قول المصنفين قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كنا اولاد او الله اعلم